الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الأمن البشري والتنمية .. ثنائية الاستقرار السياسي

د.عماد مؤيد
أكاديمي

ظل ينظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة على أنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه الأمن العالمي من حدوث حرب نووية، ومع انتهاء الحرب الباردة أضحى هذا المفهوم غير ذي جدوى في أذهان معظم الناس الذين أصبحوا يعتبرون انعدام الأمن يتأتى من المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، وبالنسبة للكثيرين منهم أصبح الأمن يرمز إلى الحماية من خطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية.

إن الأمن البشري قضية ذات طبيعة عالمية وهو مهم للناس في كل مكان، الأغنياء والفقراء على حد سواء، حيث ثمة تهديدات مشتركة بالنسبة لجميع الناس مثل البطالة والمخدرات والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تختلف حدة هذه المشكلات من بلد إلى بلد، لكن جميع هذه التهديدات تظل ظاهرة متنامية.

ونتيجة حتمية لتصاعد أهمية (الأمن البشري أو الانساني) نشأت علاقة جدلية واضحة بينه والتنمية، فالتقدم في مجال من هذين المجالين يعزز إحراز تقدم في المجال الآخر، فالتنمية البشرية مفهوم أوسع نطاقاً حيث تعني عملية توسيع نطاق خيارات الناس على مر الأجيال، أما الأمن فمعناه أن يكون باستطاعة الناس أن يمارسوا اختياراتهم بأمن و حرية، وفشل التنمية البشرية يؤدي إلى تراكمات من الحرمان البشري تأخذ شكل الفقر أو الجوع أو المرض أو تفاوتات مستمرة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والعيش عيشة مستقرة آمنة، وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى العنف، وعندما يتصور الناس أن أمنهم المباشر مهدد فإنهم يصبحون عادة أقل تسامحاً.

هناك مكونان أساسيان للأمن البشري: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ففي البلدان المتقدمة، يشغل الطرف الأول، أي التحرر من الخوف حيزاً كبيراً من تفكير الناس هناك، فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة و حرب المخدرات وانتشار نقص المناعة المكتسبة وتدني مستوى التربة وارتفاع مستويات التلوث، أما في البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى، وأكثر المشاكل موجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، ويعيش أكثر من بليون إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد.

الأمن الغذائي يعني أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي، وتوافر الأغذية عموماً في العالم ليس مشكلة، فحتى في البلدان النامية زاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة (١٨٪) في المتوسط خلال عقد الثمانينات، ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي (٢٥٠٠) سعرة حرارية يومياً وهو قدر يتجاوز الحد الأدنى الضروري بمقدار (٢٠٠) سعر حراري، لكن المشكلة تكمن في سوء توزيع الأغذية وفي نقص القدرة الشرائية، فهناك قرابة (٨٠٠) مليون نسمة في العالم يعانون الجوع، وفي إفريقيا جنوب الصحراء يعاني قرابة (٢٤٠) مليون شخص سوء التغذية، وفي جنوب آسيا يولد (٣٠٪) من الأطفال وهم ناقصون في الوزن وهذه نسبة عالية جداً ودليل محزن على عدم كفاية إمكانية الحصول على الغذاء لا سيما بالنسبة للمرأة التي كثيراً ما تكون آخر من يأكل في الأسرة.

ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة للأمن الصحي، ففي البلدان الصناعية المتقدمة يوجد في المتوسط طبيب واحد لكل (٤٠٠) شخص، بينما يوجد في البلدان النامية طبيب واحد لكل (٧٠٠٠) شخص، ويبلغ هذا الرقم في إفريقيا جنوب الصحراء طبيباً لكل (٣٦٠٠٠) شخص، وهناك تفاوتات في الإنفاق على الصحة فيما بين البلدان النامية نفسها، ففي جمهورية كوريا يتم إنفاق (٣٧٧) دولاراً للفرد سنوياً على الرعاية الصحية بينما تنفق بنغلادش (٧) دولارات فقط.

أما من أهم عناصر الأمن البشري، فهو ما يسمى بالأمن الشخصي، في الأمم الفقيرة كما الأمم الغنية تتعرض حياة الإنسان بدرجات متزايدة لتهديدات تأخذ أشكالاً عدة مثل:

- تهديدات من الدولة (التعذيب البدني والملاحقة نتيجة اعتناق آراء مخالفة للرأي السائد).
- تهديدات من جماعات أخرى من المواطنين (التوتر العرقي).
- تهديدات من أفراد أو عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد مجموعات أخرى (الجريمة والعنف في الشوارع).
- تهديدات موجهة ضد المرأة (الاغتصاب و العنف المنزلي).
- تهديدات موجهة إلى الأطفال (إساءة معاملة الأطفال، ارغامهم على العمل في مهن حقيرة وهو دون السن القانونية).
- تهديدات موجهة إلى النفس (الانتحار وإدمان المخدرات).

ولو نظرنا الى مشكلة الأمن البشري والانساني في الدول النامية وبالأخص في العالم العربي سنجد أن انعدام الأمن يتأتى بشكل أساسي من الطبقات السياسية الحاكمة الفاقدة للشرعية والأهلية معاً، والتي تنكرت لأبسط حقوق الإنسان في الحياة والحرية ومارست أبشع أنواع القمع والاستعباد والاستبداد وكانت سنداً وعوناً للخارج في نهب ثروات هذه الشعوب و تبديدها، وشكلت تحالفات ضمنية أو صريحة معه بهدف بقائها الأبدي في السلطة، وعلى الرغم من أن التحولات السياسية التي جرت في العراق خلال السنوات الماضية قد حلت نوعاً ما اشكالية (شرعية السلطة) الا أن المواطن العراقي ما زال فاقداً لكثير من عناصر الأمن الانساني، ونذكر بالأخص القدرة على الحياة الكريمة التي لم تبلغ بعد درجاتها المتواضعة بسبب من استشراء الفساد في القطاع العام وضعف مجال التنمية الذي هو المجال الحقيقي لاطلاق القدرات وتوسيع خيارات البشر في الحياة اضافة الى أن الأمن الشخصي نفسه لم يزل عرضة للتهديد على الرغم من تراجع مستوياته في الاونة الأخيرة، وأسباب التهديد كانت ولم تزل متصلة أما بالعنف الطائفي أو الجريمة المنظمة، هذا فضلاً عن فقدان الكثير من الأطفال للأمن بسبب من اضطرارهم للعمل وهم في سن مبكرة ناهيك عن حقوق المرأة التي لم تزل متواضعة، وهو ما يدفعنا الى التأكيد على فكرة أن اهمال الدولة للأمن الانساني سيمثل مشكلة وتهديد قد تتبدى خطورته في السنوات القادمة عندما تبلغ أعداد العاطلين عن العمل والمهمشين في المجتمع أرقاماً تعجز الدولة حينئذ عن حل مشاكلهم مما قد يولد شعوراً متفاقماً باليأس والاحباط وهي العناصر اللازمة لاستشراء العنف المجتمعي.

هيبة الدولة والصراعات الجديدة

سلمان النقاش
كاتب

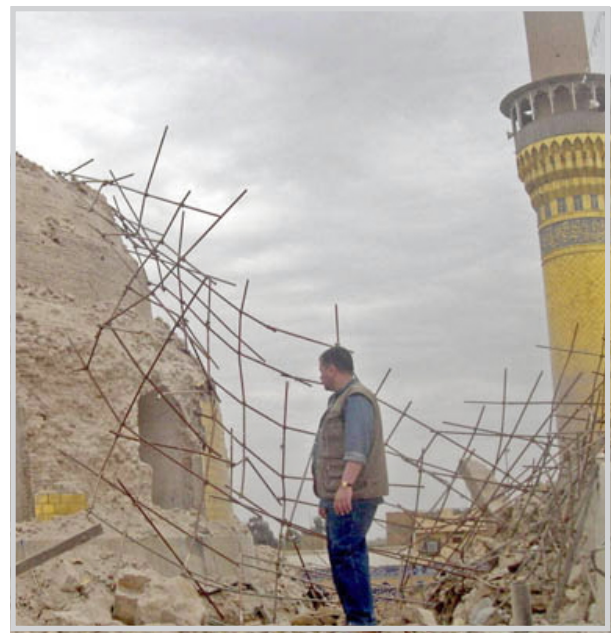

لم تعد الورقة الطائفية حافزا للرهانات الكبيرة بعد ان ادرك اللاعبون انها باتت مكشوفة ولا تشجع على المقامرة ، ولان الجماهير ذات القهر المتراكم قد جربت

كل صنوف الاذلال والاستغلال والتهميش والاقصاء هي نفسها من كانت وقودا وحجارة لنار اججت كي تنضج طعاماً لأفواه مفترسة فتحت لالتهام النسغ الصاعد في علو الشجرة الضاربة جذورها في اعماق الارض بثمارها المكونة لهوية العراقيين ، ولتؤكد انها (الجماهير) مشروع اكيد سيغير وجه الارض بانعطافة تضع التاريخ في مساره الصحيح.

ان الدفاع عن امتيازات ومصالح مستمدة من واقع التخلف ومغلفة بالغيرة الكاذبة على التراث برغم ان عناصره قد شاخت ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين الذي تطورت فيه وتيرة العلاقات البشرية وتبدلت معارف الانسان وافكاره وقواه جميعا ، فاصبحت الحاجة ماسة الى ان نستوعب بعمق حركة تطور التاريخ ونخطط لتحويل حياتنا الاجتماعية والسياسية ونناضل لاعداد انفسنا اعدادا علميا وعقلانيا لكي نهضم كل اصيل في الجديد ونتمكن من انجاح هذا التحول.

لقد وضعت الخطط للمشاريع الاستثمارية وشرعت القوانين لتاخذ جديتها في التنفيذ والتي تتطلب رؤية شاملة تستدعي كفاءات وخبرات فنية وقدرات ادارية قيادية ورصيد مالي ، لتضع في اعتبارها حركة السوق والانتاج المحلي والدولي وعلاقاتهما المتبادلة المؤثرة والمتأثرة مع هذه المشاريع وجدوى انجازها.

لقد اعلنت الحكومة العراقية المنبثقة من عملية سياسية مستمدة من دستور اتفقت الجماهير على وضعه ؛عن ميزانية لعام ٢٠٠٨ تقدر بـ ٤٨ مليار دولار مضافا اليها ما استرجع من ميزانية عام ٢٠٠٧ تنتظر انفاقا واعدا بامكانه ان سار على خطى القياسات الفنية والمهنية الموضوعة للوصول الى تحقيق البرنامج السياسي والاقتصادي المعلن ولينعكس بشكل ايجابي وفعال على حياة المواطن العراقي وضمان مستقبله ولتضع هذه الميزانية الاساس المتين والمتماسك لبنى تحتية ترتكز عليها قواعد الانطلاق للبناء المؤدي الى مجتمع الرفاه ولضمان حقوق الانسان .

لكن الغرس يبدو متعثرا ، فالارض ما زالت رخوة غير متماسكة وللماضي ثقافة ترجح التحفظ والتحصن من الاخر ويغلب على المشاركين في حراثتها التزاحم على المكان الاسهل والاقرب للفائدة الخاصة ، ونزعة الانا ما زالت هي الباعث المتقدم في المساهمة حتى تحولت الى صراعات ونزاعات تتلاطم وفق الية الفوضى فجعلت مسارات التنظيم والتقنين تتجه بشكل غير ذي جدوى لتكوين الانا الجمعي المشترك والوطني المطلوب ، ولتبقى الابواب مشرعة نحو التشظي والتشرذم الحاضن للمصالح المستغلة والمكونة لجيوب الانحراف .

لم يعد الصراع طائفيا اذن بعد ان ولت واندحرت فلول وتأثيرات تنظيم القاعدة المقيتة ، فللمنطقة الغربية صراعها الجديد وفي الجنوب صراع اخر وفي الشمال صراع معروف وبين هذه الصراعات تحاول الدولة ان تبني هيبتها وتفرض قانونها المشرع ، لكن الفوضى تفتح طريقا سالكا نحو الانحراف وتحدي السيادة والقانون فتزداد الانتهاكات شدة وضراوة ويرتفع معدل الجريمة ويضرب الفساد الاداري المالي والاخلاقي اطنابه في مرافق الدولة الامنية منها والخدمية لينتج علاقة مربكة وغير منتجة بين المواطن والدولة ، ولكي يحمي نفسه يلجأ لعشيرته او طبقته او عائلته فتزداد اناه انعزالا فيكون العرف لا القانون مرجعية ضامنة والذي عادة ما يتقاطع مع السياق والذوق العام فتبرر هذه الاخطاء وكأنها اساليب للدفاع او شكل من اشكال الشطارة .

لقد اشار احد مسؤولي امانة بغداد في حديث خاص " ان امانة بغداد برغم الجهود الكبيرة التي تبذلها لم تعد قادرة على تنظيم بغداد واسواقها وشورعها واحيائها كما يريد لها المخططون لقصور كبير في امكاناتها الفنية ونقص ملاكاتها ومعداتها فضلا عن قراراتها التي لا تمتلك الهيبة والتقدير لدى المواطن الذي يريد العيش فهو مازال يعاني البطالة ، المشكلة الكبيرة في بلادنا هي الفساد الذي ما زال يأكل مفاصل مؤسساتنا الحكومية . "

وللفساد هذا اسسه شأن كل ظاهرة تطغى على الواقع ، ومن اعظم هذه الاسس هو ضعف الكفاءة القيادية والقدرة على اتخاذ القرار بشكل واع وموضوعي يتماشى مع كل حركة المجتمع ومستوى أدائه ونوعيته وكيفيته .. فلا تكفي الصفات الشخصية بالخلق الرفيع او الورع والتقوى لقيادة نشاط محدد يمتد بعلاقاته مع النشاطات الاخرى .. فنزاهة المنصب تعني اولا مسؤولية المهمة اتجاه مشروع وطني متفق عليه يصب في مصلحة عامة ، وتعني ايضا الماما كاملا بتكنيك هذه المهمة والقدرة على تطويرها ، وكذلك تعني التزاما شريفا بالبرنامج العام الموضوع وفق خطة ستراتيجية اتفق عليها باعلان سياسي امام ممثلي الشعب ، اضافة الى الحرص على المال والانسان.

الازمة الراهنة موضوع مدرك الابعاد ومستوعب بكل تفاصيله وحيثياته وهناك صراع حقيقي بين ثقافة الجديد المطروح وقوانينه وضروراته وبين ثقافة صدئة لا يكفيها الترقيع او الاستئصال الموقعي وهذا ما تؤكده التناقضات الحادة بين ما تطرحه الكتل السياسية من بيانات وخطابات وبين حركتها في الواقع اذ تأخذ تكتيكاتها مجالات تبتعد بهذه الدرجة او تلك عن النهج العام خدمة للمكتسبات السياسية التي تراها ضرورية للمرحلة الراهنة .. وهناك ايضا مسألة السيادة الوطنية التي تستحق كل الجهد والنضال الواعي والمنطقي التي تفتح الطريق واسعا وسالكا نحو هيبة الدولة وسريان قراراتها دون تقاطع مع مشاريع اخرى قد تتناقض مع سيرورة تطورنا الحضاري والتاريخي .. والامل كل الامل ينعقد على المفاوضات القادمة بين الحكومة العراقية والجانب الامريكي لصياغة اتفاقية للتعاون المنتج ولتكون خطوة بالاتجاه الصحيح نحو استكمال تحررنا الذي بدأناه بازالة اكبر طاغية في التاريخ الانساني ولتتضح معالم علاقاتنا مع دول الجوار الاقليمي على الاسس الانسانية والدولية وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي تهتم معظم المنظمات غير الحكومية بالعائلات النازحة وتساعدها على إيجاد مأوى وتقدم لها الطعام والغاز المخصص للطبخ. كما تمنح أطفالها دعماً نفسياً ورعاية لمرحلة ما قبل الولادة. ويتظاهر بعض منظمات المجتمع المدني ضد الإرهاب والمطالبة بتوفير فرص العمل للعاطلين وتحسين مواد البطاقة التموينية، وتشارك الجمعيات النسوية بالعديد من المشاريع المدنية والاجتماعية وتعمل على نشاء دور لرعاية الأيتام والمسنين ومجمعات سكنية، وتقديم مساعدات تقنية وأجهزة لمراكز تدريب النساء والمدارس والجامعات.

هذا ناهيك عن تدريب أخصائيين حول قضايا الجندر في العراق وإقامة ورشة عمل في العاصمة اللبنانية لعدد من الناشطين في المجال الاجتماعي والإعلامي في التوعية حول قضايا الجندر في العراق، والعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى تقنيات التأثير وتحسين العمل الجماعي، وذلك من خلال التدريب المكثف الذي يساعد المتدربين على فهم العقبات السياسية والعقبات الاجتماعية التي تحول دون تحقيق المساواة الجندرية في العالم العربي.

وإقامة ورشة عمل حول حل النزاعات

مسيرة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق خلال عام ٢٠٠٧

٢-٢

جميل عودة
مستشار وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني العراق

للناشطين في المجتمع الأهلي العراقي بهدف تمكين وترسيخ المعرفة والمهارات حول حل النزاعات ولنشر ما اكتسبوا من خبرات ومهارات ومعرفة إلى ناشطين آخرين.. وذلك عبر تدريبهم على حل النزاعات وتيسير عمل المجموعات والعمل على رفع مستوى الوعي العام للمجتمع الأهلي العراقي.

وفي آذار ٢٠٠٧ أقيمت ورشة العمل العربية الإقليمية حول "فرص وتحديات في المشاركة المدنية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية" التي عقدت في عمان من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وفي نيسان ٢٠٠٧ أقيم الاجتماع التشاوري في بيروت لمناقشة مشروع الحد من التوترات المذهبية والعرقية في العراق من خلال التعليم غير النظامي. وفي شهري نيسان وأيار ٢٠٠٧ أعقدت الاجتماعات الوطنية للتحضير للملتقى العالمي السابع لتعزيز الثقة بالحكومة، وبعد ذلك في الملتقى الدولي نفسه الذي انعقد في فيينا في أواخر حزيران، بتخطيط من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

مشاكل ومعوقات تنمية المجتمع المدني في العراق

برغم التقدم الملحوظ في أداء ونشاط مؤسسات المجتمع المدني تواجه المنظمات غير الحكومية في العراق الكثير من المشاكل والصعوبات التي تحد من نشاطها الاجتماعي والتربوي والثقافي.

وأهم المشاكل والمعوقات تتمثل في غموض مفهوم المجتمع المدني وانعدامه لدى أكثرية العاملين، وعدم وجود وسيلة إعلام متخصصة بالمجتمع المدني وضعف الدور الإعلامي لتوعية والتثقيف العاملين والمواطنين بدور منظمات المجتمع المدني، والانتقاء في تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وعدم وجود قاعدة بيانات بجميع منظمات المجتمع المدني تكون متاحة للقنوات الإعلامية ونشر الأنشطة التي تقوم بها المنظمات المدنية.

ومازالت مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لا تعتمد التنظيم الإداري المتطور، ولا ترجع إلى الأنظمة الداخلية والهياكل التنظيمية باعتبارها القاعدة الإدارية والقانونية في مشروعية نشاطاتها وفعاليتها، ومازالت إدارتها تعتمد النشاط الفردي الاجتهادي مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى غياب الديمقراطية داخل هذه المنظمات في النقاشات واتخاذ القرارات وعدم إجراء انتخابات لهيئاتها القيادية.

وأكثرية نشاطات وفعاليات المنظمات غير الحكومية كانت في مجال المؤتمرات والندوات والورش التعليمية دون أن تترجم على ارض الواقع كمشاريع منجزة تؤثر في المواطن العراقي مباشرة. وتنقصها المبادرة أو ضعفها على المستوى الفكري والعملي.

وتعاني مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ضعف الدعم والتمويل الذاتي، حيث أن دعم المنظمات يفترض أن يعتمد على الإيرادات الداخلية أو التبرعات المحلية أو الدولية، ولكن هذه الموارد تتقلص يوما بعد يوم.

فعلى سبيل المثال تقلصت التبرعات في الآونة الأخيرة إلى أدنى مستوياتها، مع ضعف ثقة المجتمع الأهلي العراقي بمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بسبب عدم التزام بعضها بالشفافية والوضوح اللازم، وارتباط بعض المنظمات غير الحكومية بدول ومؤسسات سياسية خارجية أو بالأحزاب والمنظمات والشخصيات السياسية المحلية وتعتمد في نشاطها وبرامجها وتطلعاتها وتوجهاتها على الملاءات التي تفرضها الإرادات السياسية.

هذا مضافا إلى تأسيس العديد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية على أسس طائفية وعنصرية.. وهي برغم أنها لا تشير إلى ذلك في نظامها الداخلي إلا أنها تمارس ذلك من الناحية العملية والفعلية.

وكذلك انتشار الفساد الإداري والمالي في أوساط الكثير من المنظمات غير الحكومية خاصة تلك التي تعتمد في تمويلها ودعها على منظمات دولية بما فيها المنظمات التابعة للأمم المتحدة... وذلك لغياب المراقبة المباشرة على نشاطات المنظمات العراقية، وضعف الدور الرقابي الحكومي رغم وجود أكثر من مؤسسة حكومية تعنى بمؤسسات المجتمع المدني منها مديرية المنظمات غير الحكومية التابعة لمفوضية النزاهة العامة.

وتتعرض مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى الاعتداءات والتهديدات المتكرر خاصة في المناطق التي يظهر فيها تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة والخارجة عن القانون... فبعد الاعتداءات الأخيرة على الأقلية الأيزدية بالقرب من الموصل وقرار المجموعات العرقية المحلية محاربة مقاتلي القاعدة، أفاد عمال الإغاثة بأنهم لم يتمكنوا من توصيل المساعدات الإنسانية للقرى المحيطة بالموصل لأن رجال القبائل منعوهم من التحرك في تلك المناطق ليتمكنوا من مقاتلة المتمردين المختبئين في تلك القرى. وقد أغلقت خمس منظمات غير حكومية على الأقل في الموصل الواقعة على بعد ٣٩٠ كلم شمال العاصمة العراقية بغداد، نتيجة لتزايد أعمال العنف ضد عمال الإغاثة والمتطوعين في المدينة.

التوصيات والمقترحات

-يجب على المجتمع الدولي والعربي الاهتمام الفعلي بقضايا المجتمع المدني ومعالجة الأزمة الإنسانية في العراق.

-يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في أعمار وترميم البنية التحتية والمدن المدمرة في العراق، كما يجب الإسراع في إعادة الاستقرار والأمان للنازحين.

-يجب على المحاكم الوطنية والدولية ملاحقة الذين كانوا في صلب المسؤولية لمحاسبتهم على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

-ضرورة حث الإطراف السياسية في العراق على مواصلة السير بطريق المصالحة الوطنية العادلة والانخراط في مفاوضات شاملة للوصول إلى خطة تضمن الأمن والأمان في البلاد، ويمكن أن تساعد الأمم المتحدة في هذا السياق.

-التأكيد الدائم على حصر السلاح بيد الدولة، ويجب على المقاتلين غير النظاميين تسليم أسلحتهم وحل تجمعاتهم كجزء من عملية تحقيق السلام الوطني والمصالحة.

-التشجيع على إقامة انتخابات برلمانية ومجالس المحافظات والبلدية حسب المعايير العالمية للانتخاب وبوجود مراقبين دوليين.

-إقامة قناة فضائية مستقلة خاصة بمؤسسات المجتمع المدني.

-دعوة المؤسسات الإعلامية لإقامة دورات تدريبية لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني حول طبيعة وأهمية ودور النشاط المدني.

-أن تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية في العراق على تبني بعض البرامج والمشاريع المشتركة الهادفة.

-تفعيل مكاتب الإعلام في المنظمات غير الحكومية والاستعانة بذوي الخبرة، والتعاون بين الإعلام والمؤسسات المدنية لكشف حالات الفساد الإداري والانتهاكات المختلفة.

-ضرورة تخصيص نسبة من إيرادات الدولة لمؤسسات المجتمع المدني من أجل الدعم والإسناد.